برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثالثة

روما، ١٩ - ١٩٩٩/١٠/٢٢

البرامج القطرية

البند ٦ من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس ليجيزها

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/99/6/1
31 August 1999
ORIGINAL: FRENCH

البرنامج القطري بنين (٢٠٠٠ - ٢٠٠٣)

الموجز

تصنف بنين ضمن فئة أقل البلدان نموا، ذات العجز الغذائي والدخل المنخفض، فقد جاء ترتيبها، وفقا لمؤشر التنمية البشرية **لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي** لعام ١٩٩٨ في المرتبة ١٤٥ من بين ١٧٤ دولة. وكان الناتج القومي الإجمالي يقل عن ٣٥٦ دولارا تقريبا للفرد في عام ١٩٩٨، (مقابل ٣٦٢ دولارا في عام ١٩٩٥). ووصلت نسبة الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة إلى ٨٤ حالة بين كل ألف حالة، في حين بلغ مؤشر الأمن الغذائي الأسري **لمنظمة الأغذية والزراعة** في ١٩٩٣-١٩٩٥، ٨٣,١ في المائة. وتعتبر أشد المناطق عجزا في الإنتاج الزراعي تلك الواقعة غربي أتاكورا، وشمالي غرب بورغو، وشمالي زو. ويعيش نحو ٣٤ في المائة من السكان تحت حد الفقر.

ويرتكز البرنامج القطري على مخطط الاستراتيجية القطرية المقدم إلى **المجلس التنفيذي** في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨، وعلى مذكرة الاستراتيجية القطرية للحكومة، وعلى الاحتياجات المبينة في الموازنة القطرية المشتركة التي أعدتها الوكالات المشاركة في **إطار مساعدات الأمم المتحدة الإنمائية**. ومن شأن هذه العملية تيسير إقامة شراكة وثيقة بين كل من **صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة اليونيسيف، والبرنامج، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، خاصة وأن دوراتها البرامجية ستنتهي كلها على نحو متناسق في عام ٢٠٠٣. ومن الضروري أن يظهر التكامل القائم بين **البرنامج**، ووكالات **منظومة الأمم المتحدة**، والمنظمات غير الحكومية، والمعونة الثنائية بجلاء منذ المراحل الأولى لتصميم الأنشطة، كما أنه يعتبر أساسيا في مرحلة التنفيذ، وكذلك عند الرصد، والتقييم الداخلي.

وتدرج الحكومة أعمال مقاومة الفقر في إطار التنمية البشرية المستدامة، باعتبارها هدفا جوهريا من أهداف استراتيجيتها الاقتصادية. ومن ثم، سيرتبط البرنامج القطري بقضايا انخفاض الأمن الغذائي، والبعد التعليمي والاجتماعي للتنمية، وبحماية أشد المجموعات ضعفا، وبضحايا الآفات الاجتماعية، وبتحسين الظروف المادية للأسر الفقيرة. ويتضمن البرنامج القطري الحالي ثلاثة أنشطة تعتبر جزءا من الأولويات المحددة في قرار **المجلس التنفيذي** رقم ١٩٩٩/م ت-س/٢، والتي تتيح: (تمكين صغار الأطفال والحوامل والمرضعات من تلبية الاحتياجات التغذوية الخاصة والاحتياجات الصحية المرتبطة بالتغذية، تمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في الرصيد البشري من خلال تلقي التعليم والتدريب، تمكين الأسر الفقيرة من اكتساب الأصول المادية والحفاظ عليها).

وستجرى إعادة تركيز الأنشطة التي يهدف إليها هذا البرنامج بصفة عامة، وهي: التعليم الأولي، وتأمين تعليم الفتيات، والإنعاش التغذوي، والتنمية الريفية، على أساس من الأولوية، في المناطق الجغرافية التي يعتبر الاستهلاك الغذائي فيها غير كاف. كما سيتم الترويج للنهج القائم على المشاركة بفضل التدريب المتواصل طوال فترة تنفيذ الأنشطة.

وتوصي المديرة التنفيذية **المجلس التنفيذي** بإجازة هذا البرنامج القطري ومدته أربع سنوات (٢٠٠٠ - ٢٠٠٣)، واعتماد مبلغ ٨٠٠ ٨٠٨ ١١ دولار وهو يمثل إجمالي التكاليف التشغيلية المباشرة، شريطة توافر الموارد الضرورية اللازمة لذلك. ومن المطلوب أيضا من **المجلس التنفيذي** أن يأخذ علما بالحاجة إلى مبلغ إضافي مقداره ٣٠٠ ٠٠٠ دولار لمقابلة الأنشطة التكميلية.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي** بفترة كافية.

مدير عمليات إقليم أفريقيا: محمد الزجاري رقم الهاتف: 066513-2201

رئيس المنطقة الرابعة في إقليم أفريقيا: J. P. C bron رقم الهاتف: 066513-2380

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على: الهاتف رقم: (066513-2641)

التوجه الاستراتيجي: انعدام الأمن الغذائي والفقراء الجوعى

١- يهدف مخطط الاستراتيجية القطرية المقدم إلى **المجلس التنفيذي** في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨ إلى إعادة تركيز معونة **البرنامج** على أشد المناطق والمجتمعات ضعفا في بنين، مع إعطاء الأولوية للتنمية البشرية. ووفقا لهذا المخطط، يجب أن تركز المعونة الغذائية، من الناحية الجغرافية، على المناطق ذات العجز الغذائي، ومن الناحية الاجتماعية، على المجتمعات المحلية الأكثر حرمانا، وعلى النساء والأطفال.

٢- وفي تعليقاته أثناء مناقشة هذا المخطط، استفسر **المجلس التنفيذي** عن حقيقة الأوضاع التغذوية وعن متوسط الدخل الفردي حيث أنهما، فيما يبدو، أفضل في بنين عن البلدان المجاورة. وتساءل بعض أعضاء **المجلس** عن مدى ملاءمة معونة **البرنامج** في المناطق المزروعة بالقطن. كما طالب **المجلس** أيضا بضرورة تحسين نظام متابعة المشروعات. ومراعاة لهذه التعليقات، أولت البعثة المكلفة بإعداد البرنامج القطري اهتماما خاصا بكل هذه المسائل.

تلبية احتياجات الفقراء الجوعى

توافر الأغذية

٣- يغطى الإنتاج المحلي والواردات التجارية بالكاد الاحتياجات الغذائية الشاملة لبنين. إلا أن هذه التغطية تتسم بجوانب عديدة من التباين الملحوظ؛ فكثيرا ما لا تحصل العديد من المجموعات على الغذاء إلا غرارا. كما توجد في غالبية المناطق جيوب ينعدم فيها الأمن الغذائي تماما، بالإضافة إلى النقص المزمن في المواد الغذائية الذي تعانى منه المدن والمناطق الريفية الأشد حرمانا. وتتفق الدراسات المتوافرة على أن أكثر المناطق عجزا من الناحية الغذائية هي:

(أ) مناطق الشمال المعزولة ذات التربة الفقيرة والمعرضة بشدة للتعرية، وتشمل شمالي شرق أتاكورا، وسهول غورما، وشمالي بورغو؛

(ب) أراضي المصبات المتدهورة الواقعة في الجزء الجنوبي من منطقة زو؛

(ج) منطقة الشاطئ الساحلية عند سيكوي، بالإضافة إلى جيبين يقعان في أقصى الجنوب الغربي (جران بوبو، وأجوى)، والجنوب الشرقي (سيميه، وبورتو نوفو، وضواحيهما)، يشتد فيهما العجز الغذائي.

٤- ويبدو أن متوسط المؤشر الوطني للسعرات الحرارية المتوافرة في البلد إجمالا وهو ٢ ٥٣٢ سعرا في اليوم، لا يعكس في الواقع أوضاع السكان الحقيقية. ويشير البرنامج القطري الكامل للأمن الغذائي من ناحيته إلى أن انعدام الأمن الغذائي يؤثر على زهاء ٢٠ في المائة من الأسر. كما أن الخرائط الحديثة لمشروع الأمن الغذائي تشير إلى عشر مقاطعات فرعية تتركز فيها جميع مؤشرات المخاطر الغذائية (البعد، ضعف الإنتاج، تدنى الدخل، الافتقار إلى التنظيم)، وهي: كاريماما (بورجو)، وكوبلى، وبوكومبى (أتاكورا)، وزاكبوتا، وأجبانجنيزو (زو)، وجران بوبو، وأتييم (مونو)، وسو-أفا (الأطلسى)، وأجويجي، وسيميه-بودجى (أو ويم).

الفقر في الريف

٥- يسهل نسبيا تحديد الفقر الريفي في بنين، إذ أنه ينقسم إلى ثلاثة مستويات يمكن تقييمه على أساسها: مستوى الفقر الغذائي، ومستوى الفقر غير الغذائي، ومستوى الفقر الشامل. ووفقا لمشروع الأمن الغذائي ٦٤ في المائة من الأسر الريفية غير معرضة لأي عجز غذائي إلا إذا ما طرأت ظروف استثنائية، وأن ١٧ في المائة من الأسر تعيش تحت حد الفقر الغذائي، و١٩ في المائة في حالة ضعف مزمن. وتصنف المقاطعات الإدارية الفرعية التي يزرع فيها القطن على نطاق واسع وتتميز بدخولها النقدية المرتفعة نسبيا، ضمن أشد المناطق ضعفا. ويعزى هذا التناقض إلى إهمال الزراعات الغذائية وإلى استيلاء الرجال وحدهم على حصيلة بيع الأقطان دون أن تفيد أسرهم، واضطرار النساء والأطفال إلى الحصول على غذائهم بجهودهم الذاتية من مساحات في تقلص مستمر. أما في المناطق الأخرى المشار إليها في الفقرة السابقة، فيعزى انعدام الأمن الغذائي إلى الجفاف، وعدم ملاءمة أنظمة الائتمان الريفي، والانحسار، ونقص المدخلات الزراعية أو ارتفاع أسعارها، وعدم كفاية الدخل لشراء الأغذية اللازمة للاستهلاك. ويتضح من مسح أجرته وزارة التنمية الريفية و**منظمة الأغذية والزراعة** أن ٢٩ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة، في المناطق الريفية، يعانون من سوء التغذية وفقا للتصنيف القائم على المقارنة بين السن والوزن، في حين أن ٢٥ في المائة يعانون من نقص في النمو.

الاستراتيجيات الحكومية في مجال الأمن الغذائي ومكافحة الفقر

٦- لدى حكومة بنين مراجع شاملة عن الفقر وسوء التغذية في البلد. وقد تم الرجوع إلى كل هذه الوثائق التحليلية أثناء الأعمال التمهيدية السابقة على تنفيذ **إطار مساعدات الأمم المتحدة الإنمائية** واشتملت الميزانية القطرية المشتركة على ملخص لها. ومع مراعاة الحدود التي يفرضها التصحيح الهيكلي، أدرجت الحكومة مقاومة الفقر في منظور التنمية البشرية المستدامة باعتبارها هدفها الأساسي. وترتكز هذه الاستراتيجية على: تنويع مختلف أشكال الإنتاج الزراعي؛ توفير التعليم الأولي لجميع الأطفال الذين بلغوا سن الالتحاق بالمدارس، مع إعطاء الأولوية للفتيات؛ إدماج المرأة في عملية التنمية؛ النهوض بالخدمات الاجتماعية الأساسية؛ إحياء البيئة.

٧- واختلفت درجة نجاح هذه الاستراتيجية الطموحة تبعا للمناطق. فالعقليات المغامرة، والاستثمارات، والتقنيات الضرورية تتركز، على ما يبدو، في الجنوب، الذي يعاني، في المقابل، من زيادة عدد السكان ومن العجز في الأراضي. والمناطق التي سينفذ فيها البرنامج القطري لم تحقق عمليا أي تقدم اقتصادي. كما أن الأمن الغذائي للجميع يعتبر، في الأجل القصير، احتمالا غير واقعي.

سياسة الحكومة للمعونة الغذائية

٨- حجم المعونة الغذائية في بنين محدود، ويشمل المساعدة المقدمة من **البرنامج** (٢٠٠ ٧ طن في المتوسط سنويا منذ عام ١٩٩٠) ومن جمعية خدمات الإغاثة الكاثوليكية (حوالي ٣٠٠ ٥ طن سنويا منذ عام ١٩٩٩) وعلى المساعدات المقدمة في شكل "دعم" غير مشروط من الجهات المانحة الثنائية والتي تتراوح بين ٠٠٠ ٣ و٠٠٠ ٥ طن سنويا. فالحكومة ليست لديها " سياسة " فيما يتصل بالمعونة الغذائية، وإنما تكتفي بالإعراب عما ترغب في الحصول عليه عن طريق حوار متواصل مع **البرنامج** والجهة المانحة الثنائية.

الصلة بمذكرة الاستراتيجية القطرية

٩- تستخدم مذكرة الاستراتيجية القطرية التي أجازتها الحكومة في يناير/كانون الثاني عام ١٩٩٧، إطارا لعمليات **منظومة الأمم المتحدة**. وقد خصت **البرنامج** بدور بارز في تنفيذ الأولويات الوطنية المتعلقة بمكافحة الفقر، واعتبرت تحسين الأمن الغذائي محورها الأساسي. واستذكرت الميزانية القطرية المشتركة المنشورة في مارس/آذار ١٩٩٩، الأولويات التي جاءت في هذه المذكرة. وارتكز البرنامج القطري على التوجيهات والأولويات التي حددتها هذه الوثائق.

التعاون مع وكالات الأمم المتحدة، والجهات المانحة الثنائية، والمنظمات غير الحكومية

١٠- غالبية وكالات **منظومة الأمم المتحدة**، والجهات المانحة الثنائية الرئيسية، وأهم المنظمات غير الحكومية الدولية ممثلة في بنين. كما تنشط العديد من هذه الوكالات في القطاعات التي تنتفع بمساعدات **البرنامج**، وهي:

(أ) قطاع التعليم الذي يتمتع بدعم ملحوظ من **البنك الدولي** (قروض لبناء داخليات للفتيات والنساء)، ومن الوكالة الأمريكية للمعونة الدولية (تجهيزات المدارس الأولية، ودعم إصلاح التعليم الأساسي)، ومن **منظمة اليونيسيف** ومن المنظمات غير الحكومية الدولية (التربية الصحية، البنيات الأساسية المدرسية الإضافية، تجهيز المدارس الريفية، النهوض بجمعيات أولياء الأمور)، بالإضافة إلى أنشطة الإرساليات الدينية لتعليم الأطفال والشباب وحمايتهم.

(ب) قطاع التنمية الزراعية الذي ينتفع، بين أمور أخرى، بمساندة **منظمة الأغذية والزراعة**، والوكالة الألمانية للتعاون، وبوجود العديد من الموجهين والفنيين التابعين لمنظمات دولية غير حكومية مثل الإدارة الإنمائية الوطنية الهولندية، والإدارة الإنمائية الألمانية، وجمعية المتطوعين الفرنسية من أجل التقدم.

تقييم أنشطة البرنامج السابقة والحالية

١١- اختلفت كفاءة مشروعات **البرنامج** ومدى ملاءمة أهدافها على مدار السنوات العشر الماضية، وإن كانت طرق استخدام هذه المعونة اتسمت بنوع من الاستمرارية، من خلال المقاصف المدرسية والتنمية الريفية. ولم تتم إعادة توجيه تدخلات **البرنامج** في بنين سوى مؤخرا من أجل الترويج للمساواة بين الجنسين، والتركيز على أشد السكان والمناطق فقرا. وبالمثل، تركز طويلا الرصد والتقييم الداخلي للمشروعات على الجانب الكمي وحده، مما يفسر القصور في البيانات الاجتماعية المتعلقة بهذه المشروعات.

١٢- أعيد توجيه مشروع التغذية المدرسية، منذ عام ١٩٩٦-١٩٩٧، ليشمل التعليم الأساسي وتعليم الفتيات. وارتكز اختيار المدارس المستفيدة على معايير أربعة منها: مدى انعدام الأمن الغذائي موقع المناطق الريفية، انخفاض معدل الحضور المدرسي ودرجة الفقر الذي تعاني منه. ولم يكتمل بعد تطبيق هذه المعايير نظرا لبعض الاعتبارات المحلية، ولضرورة توخي نوع من التدرج في تنفيذها. وقد أشارت عدة دراسات أجريت في مناطق محدودة، إلى أن عدد الفتيات في المدارس التي بها مقاصف ازداد بشكل ملحوظ، ولكن لم تحدد هذه الدراسات ما هو نصيب المعونة الغذائية أو العوامل الأخرى في هذا التقدم. وبصفة عامة، نادرا ما تتجاوز نسبة الفتيات في المدارس الابتدائية ٢٥ إلى ٣٠ في المائة من إجمالي عدد التلاميذ. أما في الأقسام الداخلية الثانوية التي تقتصر فيها معونة **البرنامج** على الفتيات دون باقي

التلاميذ، فهي تمثل عنصرا جوهريا يتيح للفتيات في المناطق الريفية الفقيرة، اللواتي يعيش أولياء أمورهن في مناطق بعيدة عن مدارس مرحلة ما بعد الابتدائية، مواصلة التعليم والمساهمة بهذه الكيفية في تقدم المرأة.

١٣- ويساند **البرنامج** أيضا مشروعات التنمية الريفية متعددة الأغراض التي تشمل سلسلة عريضة من الأنشطة. وبلغت الموارد المالية المخصصة لهذه المشروعات، منذ عام ١٩٦٨، زهاء ٥٥ مليون دولار. واتضح من أعمال التقدير التي أجريت، تباين النتائج على نحو كبير سواء من حيث الكم أو النوع. فكثيرا ما تأثرت المشروعات من عدم التناسق ومن جوانب الضعف الذي شاب التنفيذ. لم ينجو حتى المشروع قيد التنفيذ (بنين - ٥٢١٥) من الصعوبات الملاحظة عادة في أقل البلدان نموا، بما أن معايير الاختيار فيها مرتبطة بالقدرات التقنية المفترضة في المجموعات المستفيدة، وأن مستوى فقرها أو انعدام الأمن الغذائي بينها لا يؤخذ على الدوام في الاعتبار بالقدر الكافي. واتضح أيضا أن التوزيع الجغرافي لم يكن متوازنا تماما إذ أنه ميز بشدة المناطق الجنوبية الأربع (أو ويم، الأطلسي، مونو، وزو). وبالرغم من أن أعمال الرصد لم تتم بحسب كل جنس من الجنسين، إلا أنه من الواضح أن النساء كن أقلية في كل هذه المشروعات.

١٤- وفيما يتعلق بالكوارث الطبيعية، بقيت معونة **البرنامج** كما هي ثانوية. فمنذ عام ١٩٩٣، لم تتعرض بنين إلا لفترات قصيرة من الأزمات الغذائية غير الطبيعية، محدودة الحجم والمدة وخاضعة تماما لسيطرة السلطات الوطنية. واستطاع **البرنامج** أن يلبي على الدوام طلبات المعونة الطارئة المحدودة عن طريق استخدام الأغذية المخصصة للمشروعات الإنمائية الجارية. ولحسن الحظ أن البلد غير معرض لآثار الكوارث المتكررة.

١٥- سينتفع البرنامج القطري الجديد من بعض الدروس المستفادة من الماضي:

(أ) لا تمثل معونة **البرنامج** بديلا عن الدخل النقدي، كما أن تركيزها على المجتمعات المحلية التي تعاني من مشكلات غذائية وتغذوية أمر حيوي.

(ب) ضرورة مواصلة الجهود لإعطاء الأولوية للنهوض بأوضاع النساء.

(ج) تحديد الأهداف الجغرافية بدقة من الأمور الأساسية. ويجب أن يرتكز على الدراسات العديدة المتوافرة. أما الوحدة الأساسية لتحديد الأولوية الجغرافية فهي المقاطعة الإدارية الفرعية باعتبارها قريبة من السكان ومتسعة بالقدر الكافي.

(د) ينبغي وضع مؤشرات واضحة ومحددة لاختيار المجموعات المستفيدة، ولأعمال الرصد والتقييم الداخلي، قبل الانتهاء من اختيار الأنشطة.

(ه) يتعين مراعاة النهج القائم على المشاركة حتى في مرحلة تصميم الأنشطة.

(و) يجب تعزيز الشراكة مع الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية من أجل تحقيق تكامل أفضل بين الأهداف وتعاون أوثق في التنفيذ.

التوجه الاستراتيجي للبرنامج القطري

١٦- يهدف البرنامج القطري بنين (٢٠٠٠ - ٢٠٠٣) إلى:

(أ) الحد من انعدام الأمن الغذائي ومن سوء التغذية،

(ب) النهوض بالأبعاد التعليمية والاجتماعية للتنمية،

(ج) مساندة المجموعات الضعيفة وضحايا الآفات الاجتماعية،

(د) إتاحة فرص التنمية الاقتصادية لأشد المناطق والمجتمعات المحلية حرمانا،

١٧- وستتمتع بالأولوية في الاستفادة من هذا البرنامج النساء في المناطق الريفية، والفتيات، والأطفال. وباستثناء المساعدة المقدمة إلى الأطفال المعوزين والتي ستستمر على المستوى القطري تبعا لتوافر مراكز للإيواء، سيعاد تركيز كافة الأنشطة التي يشملها هذا البرنامج على مقاطعات أكاتورا، وبورجو، وزو، حيث يعتبر الاستهلاك الغذائي غير ملائم.

١٨- سيواصل **البرنامج** تعميق وعي النظراء القطريين بقضايا الجنسين. وسيراعى في النشاط الأول المرتبط بالتعليم، أن يزداد في نهاية مدة المشروع بشكل ملحوظ عدد الفتيات المستفيدات بالمقارنة إلى أرقام السنة الأولى. وستقتصر معونة **البرنامج** في النشاط الثاني على الأطفال الصغار، والفتيات، والنساء دون غيرهم. أما في النشاط الثالث المخصص للتنمية الريفية، فسيراعي **البرنامج** أن تكون للنساء من ربات الأسر اللواتي لا عائل لهن الأولوية سواء في المشاركة في الأنشطة أو في اقتسام مزايا المشروع. أما أعمال الرصد والتقييم الداخلي التي ستشمل كافة الأنشطة، فستهدف أولا وقبل كل شئ إلى تحديد تأثير هذا البرنامج على الأمن الغذائي الشامل للسكان المعنيين، كما أنها ستستخدم، عند بدء كل نشاط، لتحديد النسب المئوية للسكان المحليين الذين يعيشون تحت الحد الأدنى للاستهلاك وللطاقة الحرارية الضرورية، ولاحتساب النسبة المئوية التي يخصصونها للغذاء من دخلهم.

١٩- **دور المعونة الغذائية.** ستتحول المعونة الغذائية المقررة في هذا البرنامج إلى أداة لمقاومة الجوع وسوء التغذية. كما يجب أن تساهم في التخفيف من حدة الجوع بين سكان المناطق الريفية فيما بين حصادين، وبين اللقطاء أو القصر المعوزين، وبين التلاميذ، ولمواجهة سوء التغذية في فترات ما قبل الوضع وبعده بين الأمهات والمواليد، ولتعويض عدم كفاية الغذاء بسبب الفقر.

٢٠- أما في قطاع التعليم، فسيولي البرنامج القطري الأولوية للأسر الفقيرة التي تتوق إلى الاستثمار في التعليم أو في التدريب لصالح أبنائها. ولتحقيق ذلك، سيتلخص دور المعونة الغذائية في الأتي:

(أ) تحسين الأوضاع الغذائية للتلاميذ،

(ب) حث الأسر على قيد أولادهم في المدارس والحيلولة دون تسربهم؛

(ج) النهوض بالتعليم الابتدائي لصالح أشد المناطق حرمانا وأكثرها ضعفا على المستوى التغذوي؛

(د) مساعدة المجتمعات المحلية الريفية على الاضطلاع بإدارة مدارسها.

٢١- أما في قطاع المعونة الاجتماعية، فسيكون دور المعونة الغذائية:

(أ) توفير الغذاء للأطفال والفتيان من اللقطاء من المعوزين أو المعرضين للمخاطر؛

(ب) حماية صحة الأمهات والمواليد.

٢٢- أما في ميدان التنمية الريفية، فسيهدف البرنامج إلى مساندة الأسر الفقيرة والتي تعانى من الضعف بسبب انعدام الأمن الغذائي، مع إعطاء الأولوية لمشاركة النساء ولا سيما في أنشطة حماية المخزونات، وإدارة مستودعات الغلال، وفي التدرب على التقنيات الزراعية الأساسية. وستهدف المعونة الغذائية بصفة خاصة إلى:

(أ) مساعدة أشد السكان حرمانا على القيام بالأعمال المتصلة بتهيئة التربة، وبالتحكم في المياه، وبتحسين البنيات الأساسية الريفية، وحماية الموارد الطبيعية؛

(ب) الترويج لإنشاء مصارف للغلال، وتدريب السكان على إدارتها، وعلى حماية المخزونات؛

(ج) تدريب موظفي الإرشاد الزراعي.

٢٣- وستراعى في هذا الإطار الأولويات الاستراتيجية التالية:

(أ) إعادة توجيه البرنامج من أجل القيام بعمل يتسم بقدر أكبر من الاستمرارية للوفاء بتعهدات **البرنامج** تجاه النساء، مما يستتبعه تمتع النساء، والفتيات، والأطفال بالأولوية القصوى عند تخصيص الموارد المقررة لهذا البرنامج،

(ب) تحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، والأهداف الجغرافية، والأهداف الزمنية بدقة؛

(ج) إعطاء الأولوية لتنمية الموارد البشرية بالمقارنة إلى البنيات الأساسية؛

(د) زيادة حجم الاستهلاك الغذائي في الأجل المتوسط، مع الاهتمام في نفس الوقت بخلق الظروف المواتية التي تتيح للمستفيدين التمتع على المدى البعيد بالاستقلال الذاتي؛

(ه) دمج أعمال الرصد والتقييم الداخلي على نحو وثيق بأعمال الإدارة اليومية باعتبارها جزءا منها.

٢٤- وانطلاقا من تعهدات **البرنامج** تجاه النساء وتجاه الفقراء الجوعى، سيبقي التعليم والتدريب واحدا من الميادين التي تتمتع بالأولوية من أجل تمكين أشد الأسر ضعفا من الاستثمار في رأس المال البشري. وتعتبر مقاطعات أتاكورا، وبورجو، وزو التي تتراوح فيها نسب القيد في المدارس بين ٤٢ و٤٨ في المائة، من أشد المناطق تضررا، وبالتالي ستتمتع بالأولوية فيما يتصل بهذا البرنامج.

٢٥- ما زالت نسبة سوء التغذية والعوائق الناجمة عنها، مرتفعة بالرغم من التوسع الاقتصادي الاسمي الذي تحقق في السنوات الأخيرة. فانعدام الأمن الغذائي، وسوء الأحوال الصحية، والتسرب من المدارس، واستغلال النساء والأطفال، ترجع كلها لأسباب اقتصادية وثقافية في نفس الوقت. ولما كان الافتقار إلى الموارد يحول الأسر إلى حالة من العوز الدائم، فإن أية مساعدة متواضعة يحدد **البرنامج** المستفيدين منها بدقة، تهدف إلى إنشاء أصول في نفس المناطق التي ستقدم فيها المساعدات لتشجيع القيد في المدارس، ستتيح بفضل الأنشطة الإنمائية المنجزة على نطاق صغير، رفع مستوى الأمن الغذائي المحلي.

٢٦- سيتمكن **البرنامج** والحكومة، إذا ما توافرت لهما موارد إضافية، من دراسة إمكانية استخدام كميات محدودة من المعونة الغذائية لمساعدة الشبان والفتيات الفقيرات الذين ينتمون إلى المنطقة على العودة للاستقرار في الأراضي الزراعية التي لا مالك لها، واستغلالها من أجل المساهمة في الإنتاج الغذائي وبالتالي في تحسين أمنهم الغذائي الذاتي.

أنشطة البرنامج القطري

الموارد المخصصة للبرنامج القطري وعملية إعداده

٢٧- يرتكز مستوى الموارد المقترحة لهذا البرنامج على المؤشرات التالية: تكاليف البرنامج الحالي، بما في ذلك تكاليف النقل والإمداد الحدّ من مساحة المناطق جغرافيا ومن عدد المؤسسات المعانة التعزيز الضروري لأنشطة المتابعة مواءمة الموارد المتاحة لبنين بالمقارنة بالمستوى العام لموارد **البرنامج** وباحتياجات البلدان الأخرى.

٢٨- واستنادا إلى هذه الأسس، تقدر القيمة السنوية للبرنامج القطري بمبلغ ٢,٩ مليون دولار، شاملا للأنشطة الثلاثة الرئيسية، أي نحو ١,٨ مليون دولار لشق التعليم، ومن ٠٠٠ ٦٠٠ إلى ٠٠٠ ٧٠٠ دولار لمساندة الشباب المعوز والمجموعات الضعيفة، و٠٠٠ ٤٠٠ دولار لأنشطة التنمية الريفية، مما يعكس الأولوية المخصصة للتنمية الإنسانية، مع مراعاة قدرات المجتمعات المحلية في مختلف القطاعات على الاستيعاب. ومن الضروري أن تكون كميات المعونة المخصصة للنشاطين الأولين متوازية تقريبا، مع اختلاف التكاليف تبعا لطبيعة السلة الغذائية.

٢٩- ويجوز، في حالة زيادة الموارد المتاحة، تخصيص ميزانية إضافية سنوية تتراوح بين ٠٠٠ ٢٠٠ و٠٠٠ ٣٠٠ دولار للأنشطة التكميلية المتعلقة بعودة الشباب للاستقرار في الأراضي الزراعية غير المستغلة.

٣٠- لن تتطلب العمليات الطارئة على المستوى القطري تخصيص اعتمادات مالية في إطار البرنامج القطري، نظرا لأن بنين غير معرضة لكوارث طبيعية واسعة النطاق. ويبدو واضحا أن السلطة المخولة لمديري **البرنامج** ولممثليه للتصرف في حدود مبلغ ٠٠٠ ٢٠٠ دولار، كافية تماما لمواجهة أية احتمالات.

٣١- سيغطى التمويل المشترك المقدم من الحكومة، والمتأثر بالضغوط الناجمة عن التصحيح الهيكلي، المصروفات المتكررة الخاصة بالإدارة القطرية لمشروعات **البرنامج**، بالإضافة إلى تكلفة تسلم الأغذية وتوزيعها.

٣٢- سيتم تنفيذ هذا البرنامج القطري، الذي بدأ التخطيط له في نفس الوقت مع مخطط الاستراتيجية المعروض على **المجلس التنفيذي** في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨، بالتعاون الوثيق مع **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** ومع الوكالات المشتركة في **إطار مساعدات الأمم المتحدة الإنمائية**. وقد نوقشت هذه الوثيقة باستفاضة مع حكومة بنين، وروعيت أولوياتها وملاحظاتها في جميع مراحل إعدادها. وقد أضيفت إليها العديد من التوجهات المستخلصة من مذكرة الاستراتيجية القطرية وفيما بعد، من الميزانية القطرية المشتركة.

النشاط الأساسي الأول – تطوير التعليم الأساسي الابتدائي والمساعدة المقدمة لتعليم الفتيات

٣٣- **تحليل الأوضاع**. ما زال انعدام الأمن الغذائي الناجم عن الفقر السبب الرئيسي لتأخر التعليم، وفي نفس الوقت، من نتائجه الحتمية، ولا سيما بين النساء والفتيات. ومن نتائج هذا التأخر الإضرار بأشد الأسر فقرا، وبالنساء، والفتيات اللواتي لن يستطعن، لنفس هذا السبب، مواجهة تحديات المستقبل في مجالات الإنتاج، والصحة، والبيئة. وتعتبر مقاطعات أكاتورا، وبورجو، وزو، حيث تتراوح نسبة القيد في المدارس بين ٤٢ و٤٨ في المائة، من أكثر المناطق تضررا وبالتالي ستتمتع بالأولوية في تنفيذ هذا البرنامج.

٣٤- **الأهداف الاستراتيجية**. سيستخدم المكون التعليمي في البرنامج القطري المعونة الغذائية لضمان الرفاهية للأطفال، وتمكينهم من المواظبة على التحصيل، ولمساعدة الأسر الفقيرة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، على تسجيل أبنائها

في المدارس وضمان انتظامهم فيها. وسيكون تعليم الفتيات في المجتمعات الريفية الفقيرة من أولى أوليات هذا المكون. كما سيركز البرنامج على أشد المجتمعات المحلية حرمانا من الغذاء، والإيرادات، والخدمات الاجتماعية.

٣٥- **الميادين الرئيسية وأنواع المساعدات.** للنشاط الاستراتيجي المقترح هنا جوانب ثلاثة:

(أ) مساندة التعليم الإلزامي بفضل المقاصف المدرسية، والداخليات في المدارس الابتدائية في المناطق الريفية، وفي المساكن المخصصة للفتيات في المرحلة الثانوية اللواتي ينحدرن من أسر فقيرة تعيش في مناطق بعيدة عن المدارس المخصصة لمرحلة ما بعد الابتدائية؛

(ب) مساندة التعليم الأساسي غير الإلزامي في المراكز النسائية؛

(ج) توزيع وجبات غذائية جافة على الفتيات في أشد المناطق حرمانا حيث لا تتمكن المجتمعات المحلية من إقامة مقصف.

٣٦- وسيعطى **البرنامج** الأولوية للقيد في المدارس لضمان مواظبة الفتيات على الدراسة، مع العمل في نفس الوقت على زيادة نسب هذه المشاركة في كل مدرسة من المدارس المستفيدة إلى أن تتحقق المساواة بين أعداد الفتيات والفتيان، مع مراعاة الأعداد التي كانت مقيدة أساسا عند بدء النشاط. وقد وصلت بالفعل بعض هذه المؤسسات إلى قدراتها الاستيعابية القصوى، علما بأن إعادة التوازن بين الفتيات والفتيان سيتم على مستوى الفصل الأول أساسا.

٣٧- وتتسم المقاطعات التي وقع عليها الاختيار لتنفيذ هذا النشاط بضعفها الغذائي وبانخفاض مستوى تنميتها الاقتصادية عن المعدل الوطني. كما أن نسبة قيد الفتيات في المدارس تقل فيها بكثير عن المستوى القطري، باستثناء مقاطعة زو. وفي عام ١٩٩٧، كانت النسب القائمة للقيد في المدارس في هذه المقاطعات كالآتي:

المقاطعة	المعدل في المتوسط (في المائة)	نسبة الفتيان (في المائة)	نسبة الفتيات (في المائة)
أتاكورا	٤٨	٦٢	٣٣
مونو	٧٢	٩٦	٤٨
زو	٧١	٨٧	٥٣
بورجو	٤٢	٥٠	٣٢
المتوسط القطري	**٦٩**	**٨٥**	**٥٢**

والنسب الصافية للقيد في المدارس تقل في المتوسط عن النسب القائمة بمقدار يتراوح بين ١٠ و ١٥ في المائة.

٣٨- **دور معونة البرنامج وطرق استخدامها.** ستساعد المعونة الغذائية الأطفال على ارتياد المدارس، والاستمرار فيها، كما أنها ستيسر تجمع التلاميذ عن طريق توزيع وجبة خفيفة في الصباح لتجنب الشعور "بالجوع المبكر" أثناء النهار قبل فترة الغداء. أما الوجبات الجافة فستضمن عدم سحب الفتيات من المدارس. وفيما يتعلق بالمساكن وبمراكز التدريب المخصصة للفتيات، فستساهم المعونة الغذائية في ضمان لياقة الأطفال البدنية ونموهم، وفي نفس الوقت، زيادة حجم الموارد المتاحة لتحسين مستوى معيشة أرباب المعاشات.

٣٩- **اختيار المؤسسات والتنفيذ.** ستعطى الأولوية عند اختيار المدارس الملحق بها مقاصف، للمقاطعات التي تتردى فيها الأوضاع الغذائية والتعليمية أكثر من غيرها (أتاكورا، ومونو، وبورجو، وزو). كما ستعطى الأولوية أيضا

للمدارس التي تتلقى مساعدات من جهات مانحة أخرى لتحسين البيئة المدرسية وإدارة المدارس (التدريب، وحفر الآبار، وبناء المراحيض، وتوريد المواد الدراسية الصغيرة، وإصلاح المباني، وما إلى ذلك). وفيما يتعلق بشق "التعليم الأساسي غير الإلزامي"، سيدعم **البرنامج** المؤسسات التي تفتح أبوابها للفتيات اللواتي تركن المدرسة ويعتبرن في حالة مادية ونفسية حرجة، ويوفر لهن التدريب المهني. أما فيما يتعلق بشق "الوجبات الجافة"، سيتم تعزيز التنسيق مع الجهات المانحة (ولا سيما المنظمات غير الحكومية) التي تساهم في تحسين الظروف التعليمية المتاحة.

٤٠- **النشاط التكميلي.** يجوز اعتبار المساندة التي يقدمها **البرنامج** للأنشطة المخصصة لمحو الأمية بين النساء، والمواكبة لتعليم الفتيات، جزءا مكملا لجميع الأنشطة الأساسية الأخرى لهذا البرنامج، عن طريق استخدام المدارس، والمدارس الداخلية، ومساكن الطالبات، والمؤسسات الأخرى المشاركة. وبفضل هذه المساندة سيتاح للنساء الحصول على قدر من التعليم غير الإلزامي.

٤١- **المستفيدون والموارد.** من المقرر أن يتراوح عدد المستفيدين من هذا النشاط ليصل خلال السنة الأولى إلى ٤٠ ٠٠٠ مستفيد وخلال السنة الأخيرة إلى ٥٥ ٠٠٠ مستفيد، مع ارتفاع حجم الكميات السنوية من ٢ ٠٠٠ أو ٢ ٥٠٠ طن إلى ٢ ٥٠٠ أو ٣ ٠٠٠ طن. وقد يصل الحجم المقدر للوجبات الجافة (بما في ذلك المجموع الموضح آنفا) إلى ٢٥٠ أو ٣٠٠ طن سنويا. واستنادا إلى أسعار السلع، وتكاليف الشحن، وغير ذلك من العناصر المتغيرة، سيتراوح سعر الطن بين ٥٠٠ و٦٠٠ دولار. ويشمل مجموع التكاليف التي تتحملها الحكومة أجور الموظفين المعارين (بصفة دائمة أو مؤقتة)، وجزء من تكلفة الاستلام، والنقل، والتخزين، والمساهمة في أنشطة الرصد والتقييم الداخلي المكثفة.

٤٢- **الدعم والتنسيق والرصد والتقييم.** ستضطلع الإدارة القطرية لمشروعات **البرنامج** التابعة لوزارة الخطة، والاقتصاد، وإعادة الهيكلة، بدور مزدوج يتمثل في تنسيق الأنشطة وفي نفس الوقت في إدارة عمليات النقل والإمداد للسلع المسلمة من **البرنامج**. وبالتنسيق مع وزارة التعليم الوطني ومكتب **البرنامج**، ستضطلع الإدارة القطرية أيضا بتحديد المدارس المقرر مساعدتها، وبرمجة الأنشطة، والمساهمة في رصد العمليات من حيث الكم والنوع.

٤٣- ستتفق المؤشرات المستخدمة للرصد مع تلك التي اقترحتها أو حددتها نتائج التحليل القطري المشترك، ولا سيما المقارنة بين صافي معدلات القيد في المرحلة الابتدائية وبين نسب المواظبة والنسبة المئوية للتلاميذ الذين ينتقلون من السنة الأولى إلى السنة الأخيرة حيث ستصنف هذه البيانات تفصيليا وفقا لنوع الجنس. كما ستجرى في عينة محدودة من المدارس، بحوثا أنثروبومترية على عدد معين من التلاميذ في بداية السنة الدراسية وفي نهايتها، للتعرف على تأثير التغذية المدرسية على نموهم وعلى صحتهم. وستشمل المؤشرات الأخرى عدد أيام عمل المقصف وعدد الوجبات المقدمة. ويتعين تدريب سلطات المشروع على أنشطة الرصد والتقييم، وتعزيز قدراتهم التقنية مع تزويدهم بالأدوات الملائمة التي يحتاجونها. وسيعتبر جمع البيانات وإبلاغها بانتظام من الأولويات المهنية المنوطة بمختلف المسؤولين.

النشاط الأساسي الثاني – مساعدة المجموعات الضعيفة ومكافحة آثار نقص التغذية

٤٤- **تحليل المشكلات.** يتعرض الأطفال والشباب في العديد من المجتمعات المحلية لمخاطر جسمانية. ويتعلق أول هذه المخاطر بسوء التغذية التي تؤثر علي الرضيع بعد الولادة ثم في طفولته، أما الثاني فيتعلق بعدم كفاية الغذاء في سنوات التكوين، والثالث يتصل بسوء المعاملة التي تلقاها الفتيات.

٤٥- ينتشر سوء التغذية الحاد في جميع أنحاء بنين بنسب تصل إلى ١٠ في المائة في الجنوب، وترتفع إلى ٢٥ في المائة في بورجو. أما سوء التغذية المزمن (تأخر النمو) فترتفع معدلاته في مونو وأتاكور، وتصل إلى أعلى مستوياتها في أشد المقاطعات تأثرا بانعدام الأمن الغذائي، مع انتشاره أيضا بشكل ملحوظ في مدن الجنوب الكبرى. وتتأثر

الأمهات أيضا من سوء التغذية، حيث تعانى أكثر من ١٥ في المائة منهن من عجز مزمن في الطاقة، مع ما يترتب على ذلك من آثار ضارة على الأمهات صغيرات السن والمراهقات، ويؤدى إلى ارتفاع نسبة الوفيات بينهن على نحو خطير (٤٩٨ حالة وفاة بين كل مائة ألف حالة وضع).

٤٦- والأطفال الذين تمكنوا من التغلب على الأزمات الغذائية، وعلى الأمراض، وحتى على آثار التخلي عنهم في سنواتهم الأولي، قد يتعرضون فيما بعد لسوء المعاملة نظرا لعدم قدرة العديد من السكان على توفير الغذاء المناسب لأولادهم وعلى تعليمهم. فالآلاف منهم يسقطون في شباك عصابات منظمة متخصصة في استغلال الأطفال، في حين أن الفتيات يقعن ضحايا لممارسات كالاغتصاب، والاحتجاز، أو للزواج بالإكراه، أو لغير ذلك من أشكال الامتهان. وتحاول كل من الحكومة، والكنائس، والمنظمات غير الحكومية مقاومة مثل هذه الممارسات بتوفير المأوى والتعليم للقصر المعرضين للمخاطر.

٤٧- **الأهداف الاستراتيجية.** سيساند **البرنامج** جهود الحكومة والمجتمع المدني من أجل:

(أ) المساهمة في توفير الأمان والنمو والتعليم للأيتام واللقطاء والفتيات المعرضات للأخطار المادية والمعنوية المقيمات في دور التربية؛

(ب) الحد من آثار عدم كفاية الغذاء على صحة النساء والأطفال وخفض نسبة الوفيات بين الأطفال.

٤٨- **دور معونة البرنامج وطرق استخدامها.** يتطلب خفض نسبة الوفيات بين الأطفال والأمهات، والحدّ من سوء التغذية، وحماية صحة الأطفال المعرضين للمخاطر وتوفير التعليم لهم، إلى مجموعة من الأنشطة المختلفة التي سيعمل البرنامج القطري على مساندتها:

(أ) تعزيز أعمال مراقبة الأوضاع التغذوية عن طريق تقديم الدعم لدورات التدريب والتوجيه على مستوى المجتمعات المحلية، على أساس انتقائي (بخلاف الجلسات المخصصة لوزن الأطفال وتحصينهم)؛

(ب) دعم الجهود المباشرة المبذولة لمقاومة مختلف أشكال سوء التغذية الحادة أو المعتدلة، عن طريق تقديم الأغذية للمرافق المختصة، بما في ذلك مراكز إيواء اللقطاء والأيتام، ودور إيواء الفتيات المعرضات للمخاطر أو لسوء المعاملة.

٤٩- **التنفيذ.** سيتعاون **البرنامج** مع المرافق المختصة بمراقبة الأوضاع التغذوية، ومع المنظمات غير الحكومية المضطلعة بتنفيذ برامج متكاملة لمواجهة سوء التغذية، على أساس قائمة شروط محددة، تبرز قدراتها وإمكانياتها. وسيقدم **البرنامج** بانتظام منحة غذائية للأيتام، وللفتيات المقيمات في دور متخصصة أو في مراكز الإيواء، ولغيرهم من الأطفال والشباب المعرضين للمخاطر أو المتخلى عنهم. وستتولى توزيع هذه المعونة مؤسسات تتمتع بالمصداقية، مع مراعاة ألا يتجاوز حجم المساعدات المقدمة من **البرنامج** نسبة معينة من إجمالي موارد هذه المؤسسات. وسيتراوح عدد المستفيدين من ثاني هذه الأنشطة الأساسية بين ٠٠٠ ٥ و٠٠٠ ٦ مستفيد سنويا، علما بأن حجم السلع المخصصة لهم سيبلغ في المتوسط ٨٥٠ طنا سنويا. وتقدر التكلفة السنوية لهذا النشاط بنحو ٠٠٠ ٦٠٠ دولار.

٥٠- **تدابير الدعم والتنسيق والرصد والتقييم.** سيكون المرفق المختص بإدارة المعونة الغذائية هو نفس المرفق المعنى بقطاع التعليم، أي الإدارة القطرية لمشروعات **البرنامج** التابعة لوزارة التخطيط. وستكون طرق النقل والإمداد مشتركة بين جميع الأنشطة المنفذة في إطار البرنامج القطري، وكذلك معايير الرصد الكمّي. وستوزع السلع المقدمة من **البرنامج** عن طريق مراكز التأهيل التغذوي المعانة، والمراكز الطبية التابعة للمنظمات غير الحكومية، والمراكز الصحية المخصصة للحوامل والمرضعات، والملاجئ، ودور إيواء الفتيات، وأية مؤسسات أخرى معترف بها تسعى

لتحقيق نفس الأغراض. وستتضمن مؤشرات الرصد، المماثلة لتلك المقترحة في إطار التحليل القطري المشترك، البيانات الأساسية المستخدمة عند تصميم المشروع، ونسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية، والنسب المحلية للوفيات بين الرضع، وبين الأطفال فوق سن الخامسة. وستوضح التقارير عدد أيام تشغيل المراكز، والحصص الغذائية، والوجبات المقدمة، ونسب التردد، وأية معلومات أخرى ذات صلة بطبيعة المؤسسات المعانة. وتقدم هذه المعلومات عن طريق الإدارات الصحية التابعة لكل مقاطعة.

النشاط الأساسي الثالث: التنمية الريفية

٥١- **تحليل الأوضاع.** تعانى الزراعة في بنين من نفس جوانب العجز الملاحظة في جميع أنحاء هذه المنطقة، أي الافتقار إلى الأراضي، وإنهاك التربة، والزيادة السكانية، وعدم فعالية التقنيات، والعجز في المدخلات، وعدم توافر الائتمان، والانحصار، وسوء إدارة الموارد الطبيعية. والملاحظ أن هذه الصعاب تؤثر بشدة أكبر على المناطق الشمالية وعلى مراكز إنتاج القطن. وتتأثر النساء والفتيات بصفة خاصة، بالفقر، نظرا لأوضاعهن الاقتصادية والاجتماعية المجحفة، كما أن إمكانيات حصولهن على الغذاء تعتبر بصفة عامة قاصرة.

٥٢- **الهدف الاستراتيجي.** سيساند البرنامج القطري، في المناطق المتأثرة بصفة خاصة من انعدام الأمن الغذائي، الأنشطة المحلية التي تهدف إلى إنشاء أصول تساهم في النهوض بالإنتاج الغذائي، وفي حماية المحاصيل والموارد الطبيعية، خدمة للمصالح المباشرة للمشتركين في هذه الأنشطة. وستعطى الأولوية للمناطق التي يجرى فيها تنفيذ النشاط الأول أو الثاني من هذا البرنامج، بغية تحقيق نوع من التكامل والمساهمة في تعزيز أمنها الغذائي. وسيتم تنظيم أعمال تطوير مصارف الغلال والتدريب على إدارتها على مستوى المجتمعات المحلية بمعرفة المرأة وحدها ولصالحها.

٥٣- **مبادئ التدخل.** ستراعى في استخدام المعونة الغذائية سياسات **البرنامج** الجديدة التي ترمى إلى مساعدة المجتمعات الريفية الفقيرة في مناطق انعدام الأمن الغذائي، على إنشاء الأصول وتقويمها. وينبغي أن تشرك هذه الأنشطة المرأة على نحو أكبر، سواء فيما يتعلق بالمشاركة في التنفيذ أو في تقاسم الثمار. وستعتبر إمكانية قياس النتائج المحققة بفضل هذه المعونة معيارا حاسما في اختيار الأنشطة في المستقبل.

٥٤- **الأنشطة المقررة.** تشمل الأعمال المنفذة في إطار هذا النشاط:

(أ) التغلب على انحصار القرى عن طريق بناء طرق مواصلات زراعية؛

(ب) تجهيز المرافق المائية المخصصة للزراعة، بما في ذلك حفر الآبار، وتهيئة المنخفضات، وبناء السدود الصغيرة، وإعداد البرك لتربية الأسماك؛

(ج) إعادة التشجير على مستوى المجتمعات المحلية مع التقاسم الصريح للأرباح؛

(د) مصارف الغلال، وبناء المستودعات، والتدرب على إدارة مصارف الغلال (عن طريق المنظمات الدولية غير الحكومية)؛

(ه) تدريب موظفي الإرشاد الزراعي والمزارعين وتأهيلهم.

٥٥- **دور المعونة الغذائية.** ستقتصر المعونة الغذائية على المناطق التي تعاني من عجز غذائي هيكلي، مع إعطاء الأولوية للمجتمعات المشتركة في أنشطة أخرى من هذا البرنامج. وسيقوم المشاركون في هذه الأنشطة وأسرهم

باستهلاكها مباشرة لمساندتهم في الفترة ما بين حصادين، ولتوفير الفرصة لهم لإنجاز أعمال تكميلية تتطلب جهدا بدنيا لتطوير مجتمعاتهم.

٥٦- **التنفيذ**. سيكون جهاز التنفيذ والرصد والتقييم الداخلي مشابها في خطوطه العريضة للجهاز المخصص للمشروع ٥٢١٥. وسيضطلع متطوعو **الأمم المتحدة** بدور أساسي في تحديد الأنشطة، وتصميمها، ورصدها. أما إدارة المعونة الغذائية فستكون موحدة لجميع الأنشطة المقررة في إطار هذا البرنامج. وسيجرى السعي بنشاط لتحقيق التعاون الفني والمالي مع الشركاء في ميدان التنمية. وعلى المستوى الحكومي، سيتم تحديد الطرائق التشغيلية بالاشتراك مع مراكز النشاط الإقليمي للتنمية الريفية. وستقدم منظمات غير حكومية مشتركة بالفعل في هذا النوع من الأنشطة، أو تعمل في المشروع ٥٢١٥، المساعدات التقنية، مع تدريب المشاركين، والمشاركة أيضا في أنشطة رصد هذا النشاط. ومن بين هذه المنظمات غير الحكومية المنظمة الإنمائية الهولندية، ومنظمة التضامن بين فرنسا وأفريقيا، والإدارة الإنمائية الألمانية، وجمعية المتطوعين الفرنسية من أجل التقدم. كما سيتم التعاون الوثيق مع **منظومة الأمم المتحدة**، ضمن **إطار مساعدات الأمم المتحدة الإنمائية** بصفة عامة، وفيما يتصل بهذا النشاط مع **منظمة الأغذية والزراعة**، بصفة خاصة، من خلال برنامجها الخاص للأمن الغذائي، ومع **البنك الدولي** من خلال مشروعه للتدخلات المحلية من أجل الأمن الغذائي، والذي قد تشمل عناصره المكونة أي "التكثيف والتنوع" بعض الأنشطة المقررة.

٥٧- من المقرر أن يتراوح عدد المستفيدين من هذا النشاط ما بين ٥٠٠ ٦ و٠٠٠ ٧ شخص لفترات تتراوح بين ٩٠ و١٥٠ يوما في السنة. وسيبلغ حجم السلع المخصصة سنويا لهذا النشاط ما بين ٨٠٠ و٠٠٠ ١ طن تقدر قيمتها بنحو ٠٠٠ ٤٠٠ دولار.

٥٨- **الدعم والتنسيق والرصد والتقييم الداخلي**. تتشابه إجراءات جمع البيانات والتثبت منها مع تلك المتبعة عامة في النشاطين الآخرين، كما أنها تتفق مع الصيغة المقررة في الميزانية القطرية المشتركة. وتجرى بصفة خاصة الإشارة إلى مشاركة المرأة عند تخطيط أنشطة التنمية الريفية وفي تنفيذها وإلى ضرورة انتفاعها بثمارها. وستتضمن التقارير بيانات مادية عن الإنجازات (محسوبة بالكيلومتر، والهكتار، والمتر المكعب، وما إلى ذلك..) بالإضافة إلى تقديرات نوعية لمدى تأثير هذه الأعمال على الأمن الغذائي في المجتمعات المستفيدة. وسيتم اللجوء إلى الخبرات المتوافرة محليا لإنجاز هذا الرصد النوعي.

أنشطة البرنامج الإضافية

٥٩- قد يتم اختبار نشاط رائد يتصل بمشاركة الشباب في تنمية الإنتاج الزراعي، إذا ما توافرت موارد إضافية. فالعديد من الشبان المنتمين إلى الريف يلقون صعوبات شديدة للعيش في المدن نظرا لتردى أوضاعهم الاجتماعية والمادية لانعدام فرص العمل ولافتقارهم إلى الموارد. وقد يتوق هؤلاء الشبان إلى العودة إلى الأرض في المناطق التي ينتمون إليها حيث تتوافر فيها مساحات قابلة للزراعة، غير أن أسرهم غير قادرة على إعالتهم خلال أول موسمين زراعيين، وقد تفشل بالتالي التجربة بسبب الحاجة إلى الغذاء. ولعل المعونة الغذائية المصحوبة بقدر ضئيل من الائتمان، بالإضافة إلى بعض المعدات الصغيرة التي توفرها وزارة التنمية الريفية، قد تتيح لهؤلاء الشبان المثابرة خلال أول موسمين زراعيين وتحقيق أمنهم الغذائي الذاتي بعد ذلك.

المشكلات الرئيسية والمخاطر

٦٠- تيسر الظروف السياسية الآمنة في بنين النمو الاقتصادي بنسبة تقدر بنحو ٥ في المائة سنويا. إلا أن معدلات النمو السكاني التي تبلغ حوالي ٣ في المائة، تتهدد التأثير الطيب لمثل هذه النتائج الاقتصادية الملحوظة على حياة السكان ولا سيما الفقراء. ويتركز هذا النمو الاقتصادي في كوتونو، وبورتو نوفو، وفي الجنوب، في حين أن الأوضاع في الوسط والشمال تتسم بالركود. ويبدو أن حكومة بنين لا تنوى إجراء تعديلات مؤسسية كبيرة، باستثناء سياسة تحقيق اللامركزية التي تمثل فرصة لتعميق شعور المجتمعات المحلية بالمسؤولية، وفي نفس الوقت، خطرا إذ أنها تحرم الدولة من سلطة التدخل والتصحيح، وتؤدى إلى خفض الاعتمادات المالية المخصصة للمحافظات. ومن الضروري أن يتواءم البرنامج القطري مع وتيرة تحقيق اللامركزية وإن كانت إدارته ستبقى كما هي على المستوى القطري وفقا للتصور الإداري الحالي. وعلى مكتب **البرنامج** في بنين، من ناحيته، أن يكثف جهوده لإيجاد شركاء جدد من بين الجهات المانحة وفي قطاع الشركات، مع توخى الحذر الشديد في الاختيار نظرا للعدد الضخم من المنظمات غير الحكومة العاملة في كل ميدان. ومن الأفضل تقديم المعونة الغذائية من خلال مؤسسات مستقرة بالفعل وتتمتع بالمصداقية، والامتناع عن تشجيع إنشاء أية مؤسسات " انتهازية" جديدة تعتمد على معونة **البرنامج**.

تحليل هشاشة الأوضاع ووضع الخرائط

٦١- أجرى كل من **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة اليونيسيف، والبرنامج** وغيرها من معاهد البحث، دراسات مستفيضة حول الفقر والحالة الغذائية في بنين في إطار عملية التحليل القطري المشترك. وقد استخدمت هذه الوثائق بالإضافة إلى الخرائط التي توضح مواقع الفقر، وانعدام الأمن الغذائي، والمناطق المعرضة للأخطار في بنين، على أوسع نطاق ممكن، بعد تحديثها من خلال مشروع الأمن الغذائي عند إعداد هذا البرنامج القطري. وما زالت الحاجة ملحة لاستخدام مشروع تحليل هشاشة الأوضاع ووضع الخرائط عند تنفيذ البرنامج، لإمكان تحديد أهداف التدخلات على نحو أكثر دقة، والاستئناس به في عملية اتخاذ القرار، ولتعزيز أنشطة الرصد. ومن المقرر أيضا تقاسم المعلومات التي يوفرها مشروع تحليل هشاشة الأوضاع ووضع الخرائط مع وزارة الخطة، والإدارة القطرية لمشروعات **البرنامج**، والأطراف الأخرى المشاركة في تنفيذ هذا البرنامج.

إدارة البرنامج القطري

الدراسة المسبقة

٦٢- يرتكز هذا البرنامج القطري على مذكرة الاستراتيجية القطرية لبنين وعلى الميزانية القطرية المشتركة، مع تنسيق دورته خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٣، بالاتفاق مع كل من **صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة اليونيسيف، و البرنامج، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي**. ومن العوامل التي يسرت إعداد هذه الوثيقة، بعثة **البرنامج**، التي شاركت فيها **منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة اليونسكو، ومنظمة الصحية العالمية**، والتي سافرت إلى بنين خلال الفترة ١٠ /٣/٣١ ١٩٩٩، وزارت جميع مقاطعات البلد، وتحاورت مع السلطات القطرية والمحلية المعنية بالبرنامج الجديد، ومع الوكالات المشاركة التابعة **لمنظومة الأمم المتحدة**، ومع الجهات المانحة الثنائية، ومع المنظمات غير الحكومية التي أبدت اهتماما للمشاركة في هذا البرنامج.

٦٣- ووفقا للقواعد المتبعة في **البرنامج**، ستخضع الأنشطة المقترحة في هذا البرنامج، لدراسة مسبقة ينسقها المدير أو ممثل **البرنامج** في بنين. وستضطلع وكالات **الأمم المتحدة** الممثلة في هذا البلد بدور بارز في هذه العملية، التي ستشارك فيها أيضا على نحو إيجابي بعض الجهات المانحة الثنائية، والمنظمات غير الحكومية المشاركة في الأنشطة المقررة.

٦٤- وفيما يتصل بكل نشاط من هذه الأنشطة، ستتولى بعثات مشتركة من **البرنامج** والجهات المانحة، تحليل الاحتياجات والفرص المتاحة في المحافظات التي لها الأولوية، وتعيين المجتمعات والمؤسسات المستفيدة، مع تحديد إجراءات التنفيذ، وإجراءات الرصد والتقييم الداخلي، مع اللجوء، إذا ما احتاج الأمر، إلى مختلف أشكال المساندة الفنية عن طريق الاتصال بمكتب **البرنامج** الإقليمي لغرب أفريقيا (أبيدجان). وستتولى لجنة استشارية محلية، تحت رئاسة **البرنامج**، مناقشة الملخصات النهائية للأنشطة، علما بأن تشكيلها سيختلف بحسب الأنشطة والقطاعات المعنية.

تنفيذ البرنامج القطري

قدرات المكتب القطري

٦٥- يتكون مكتب **البرنامج** القطري في بنين من مدير، ومن مسؤول عن البرنامج الوطني، ومن عدد محدود من الموظفين المساعدين. أما الإداري المتدرب المعار من جهة مانحة فهو مجرد إجراء مؤقت. ويعمل أربعة من متطوعي **الأمم المتحدة** موظفي رصد للمعونة الغذائية في المقاطعات لتنفيذ تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها بصورة أكثر فعالية والتركيز على قضايا تمايز الجنسين وتحسين الرصد والتقييم بصفة عامة. ومن المرغوب فيه بشدة، تعيين إداري وطني خبير في الحاسوب والاتصالات.

التنسيق على المستوى القطري

٦٦- سيتم الإبقاء على الهياكل الحالية المختصة بإدارة معونة **البرنامج** وتعزيزها، حيث أن خبرتها ومعرفتها التامة بالميدان ضمان لفعاليتها. وستحتفظ وزارة الخطة بدورها الاستراتيجي والتنسيقي، في حين أن الوزارات الفنية كالتعليم، والشؤون الاجتماعية، والصحة العامة، والتنمية الريفية، وما إلى ذلك ستساهم في تنفيذ البرنامج ميدانيا وتشارك في الرصد والتقييم الداخلي. وستضطلع الإدارة الوطنية بمسئولياتها التقليدية فيما يتصل بتسلم الأغذية، والنقل والإمداد الداخلي، والإبلاغ.

تدابير النقل والإمداد

٦٧- تعتبر الإدارة الوطنية التابعة لوزارة التخطيط مسؤولة عن تسلم الأغذية في الميناء، وعن إدارة المستودعات المركزية والمحلية بالتعاون مع مكتب **البرنامج** الذي له الحق في مراقبة مصير الأغذية المسلمة وإدارتها. وعلى الإدارة الوطنية و**البرنامج** التأكد من وصول الأغذية إلى :

(أ) المقاصف المدرسية ومؤسسات تعليم الفتيات؛

(ب) المؤسسات المعنية بمساعدة المجموعات الضعيفة؛

(ج) المشتركين في مصارف الغلال وفي الأنشطة الإنمائية الريفية، إما في مرحلة التخزين الثانوي أو في مرحلة التسليم النهائي.

٦٨- سيشجع **البرنامج** التعاقد مع متعهدي النقل من القطاع الخاص عن طريق إتباع إجراءات المناقصات التنافسية، لنقل الأغذية حتى المستودعات المحلية. ويعتبر الإبقاء على المساهمة بمقدار ٥٠ في المائة في مصاريف النقل الداخلي، والتخزين، والمناولة أمرا ضروريا لضمان حسن سير الأنشطة. وسيتم مراجعة هذه النسبة بانتظام. كما يجوز النظر في شراء بعض السلع محليا (الذرة والفاصوليا)، إذا ما اتضح وجود عرض محلي جاد وحسن.

إعداد الخطط السنوية

٦٩- الطلبات المقدمة من المجموعات، والجماعات، والمؤسسات للمشاركة في أنشطة هذا البرنامج يجب أن تصعد من المستوى المحلي إلى المركز. وينبغي إيلاء أهمية خاصة للطلبات المقدمة من المجتمع المدني. وسيراعى عند تنفيذ الأنشطة الجمع بطريقة منسقة بين مساهمة الجانب الإداري وبين النهج القائم على المشاركة. أما الاختيار النهائي للأنشطة الذي يتم سنويا أو كل ستة أشهر فيجب أن تشارك فيه الوزارات الفنية، ومكتب **البرنامج**، ووزارة التخطيط. وسيتم استبعاد الأنشطة غير المجدية بإتباع نفس هذا الإجراء.

الرصد ومراجعة الحسابات

٧٠- تعتبر عمليات الرصد والتقييم مسؤولية مشتركة مع اللجنة الوطنية المعنية بمتابعة مذكرة الاستراتيجية القطرية، والتي يتعين عليها تقييم تنفيذ مختلف البرامج المجازة في إطارها. وستقدم الإدارة الوطنية التابعة لوزارة التخطيط، التي بدأت بالفعل نشاطها، كافة الدراسات، والحسابات، والبيانات الضرورية **للبرنامج** لإعداد التقارير ربع السنوية عن الموارد، والتقارير نصف السنوية عن تنفيذ الأنشطة. وسيجرى تنظيم زيارات مشتركة في إطار كل نشاط من هذه الأنشطة. كما سيضطلع متطوعو **الأمم المتحدة** المتمركزين في المقاطعات، بدور حاسم في جمع المعلومات، والتأكد من صحتها، وتحليلها، ثم تقديم تقرير عنها إلى ممثل **البرنامج**. وقد أوضح الفصل الثاني الوارد آنفا المؤشرات الرئيسية اللازمة لرصد كل نشاط. وسيتم تقسيم البيانات المجموعة بحسب كل جنس من الجنسين. وفي نفس الوقت الذي ستجرى فيه أعمال الرصد والتقييم الداخلي، سيطلب من مراجعي الحسابات المستقرين في المنطقة أو في البلد إجراء مراجعة محاسبية، لعرضها على قسم المراجعة الداخلية في **البرنامج**.

التعديلات والتدابير التكميلية

٧١- سيتابع مكتب **البرنامج** عن كثب نتائج جميع الأنشطة التابعة للبرنامج القطري. وسيعتمد في ذلك على تحليل للتقارير المقدمة من الحكومة، ومن موظفيه، ومن المجتمعات والمنظمات الحكومية المشتركة في هذه الأنشطة. وسيلخص مكتب **البرنامج** النتائج في تقرير نصف سنوي يعد بالتعاون الوثيق مع الطرف الوطني والشركاء في التنمية. وسيتبع هذا التقرير اجتماع لاستعراض المشروع. وسيجرى خلال هذه الاجتماعات بحث ومناقشة التعديلات الضرورية المطلوب إدخالها على البرنامج وعلى تنفيذ الأنشطة. وعلى ضوء الموارد السنوية الجديدة المتوافرة، سيبلغ ممثل **البرنامج** الإدارة الوطنية التابعة لوزارة الخطة والوزارات الفنية بالأنشطة الجديدة التي يمكن البدء في تنفيذها. وسيتم تحديد هذه الأنشطة، وتنفيذها، ومراقبتها أسوة بالمتبع فيما يخص الأنشطة الأساسية.

التقييم

٧٢- سيتولى **البرنامج** التقييم المعمق للبرنامج القطري بمساهمة أجهزة **الأمم المتحدة** المساهمة في التنسيق، والمنظمات غير الحكومية الشريكة، وممثلي الجهات المانحة والمجتمعات المستفيدة. إلا أن هذا التقييم يجب أن يتسم بالبساطة وأن تكون أهدافه محددة بدقة، وأن يهتم بالجوانب الأساسية للأنشطة، مع إعطاء الأولوية لتحليل مدى ملائمة الإنجازات وحجم تأثيرها على المستفيدين بالمقارنة مع الأهداف المنشودة.

٧٣- من المقرر إجراء تقييم شامل للبرنامج في مرحلته النهائية. وسيتم في عام ٢٠٠٢ تقييم مرحلي للتنفيذ. وسيركز ذلك التقييم على بعض النقاط المحددة كالتصميم، وإدارة البرنامج، ونوعية الإنجازات، والتمويل، والفعالية في تحديد الأهداف، والتأثير الملموس أو المتوقع، ومدى إدراك المشاركين لقضايا التمايز بين الجنسين، ومشاركة المستفيدين في جميع المراحل، والاستدامة، والرصد، واحتمالات الانسحاب التدريجي.

الملحق الأول

البرنامج القطري لبنين (٢٠٠٠ – ٢٠٠٣) ميزانية التكاليف المباشرة

المجموع بحسب النشاط		حجم الأغذية (بالأطنان)	تكاليف التشغيل المباشرة			
			تكاليف الأغذية (بالدولار)	النقل البري والتخزين والمناولة (بالدولار)	تكاليف تشغيل مباشرة أخرى	مجموع تكاليف التشغيل المباشرة
النشاط الأول: تنمية التعليم الأساسي الأولي والمساعدة في تعليم الفتيات	الأساسي (البرنامج)	١٠ ٧٦٠	٤ ٧٥٠ ٠٠٠	١ ٥٦٥ ٦٠٠	٩٨٧ ٠٠٠	٧ ٣٠٢ ٦٠٠
	الحكومة					صفر
	تكميلي					صفر
	المجموع الفرعي	**١٠ ٧٦٠**	**٤ ٧٥٠ ٠٠٠**	**١ ٥٦٥ ٦٠٠**	**٩٨٧ ٠٠٠**	**٧ ٣٠٢ ٦٠٠**
النشاط الثاني: مساعدة المجموعات الضعيفة أثار ومكافحة أثار سوء التغذية	الأساسي (البرنامج)	٣ ٤٠٠	١ ٦٣٢ ٠٠٠	٤٩٨ ٠٠٠	٤٦٥ ٤٠٠	٢ ٥٩٥ ٤٠٠
	الحكومة					صفر
	تكميلي					صفر
	المجموع الفرعي	**٣ ٤٠٠**	**١ ٦٣٢ ٠٠٠**	**٤٩٨ ٠٠٠**	**٤٦٥ ٤٠٠**	**٢ ٥٩٥ ٤٠٠**
النشاط الثالث: التنمية الريفية	الأساسي (البرنامج)	٣ ٤٨٠	١ ٢٠٨ ٠٠٠	٤٧٨ ٨٠٠	٢٢٤ ٠٠٠	١ ٩١٠ ٨٠٠
	الحكومة					صفر
	تكميلي					صفر
	المجموع الفرعي	**٣ ٤٨٠**	**١ ٢٠٨ ٠٠٠**	**٤٧٨ ٨٠٠**	**٢٢٤ ٠٠٠**	**١ ٩١٠ ٨٠٠**

المجموع بحسب الفئة	حجم الأغذية (بالأطنان)	تكاليف التشغيل المباشرة				تكاليف الدعم المباشر
		تكاليف الأغذية (بالدولار)	النقل البري والتخزين والمناولة (بالدولار)	تكاليف تشغيل مباشرة أخرى (بالدولار)	مجموع تكاليف التشغيل المباشرة (بالدولار)	مجموع تكاليف التشغيل المباشرة (بالدولار)
الأساسي (البرنامج)	١٧ ٦٤٠	٧ ٥٩٠ ٠٠٠	٢ ٥٤٢ ٤٠٠	١ ٦٧٦ ٤٠٠	١١ ٨٠٨ ٨٠٠	١ ٥٢٢ ٤٠٠
الحكومة	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	
تكميلي	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	
المجموع	**١٧ ٦٤٠**	**٧ ٥٩٠ ٠٠٠**	**٢ ٥٤٢ ٤٠٠**	**١ ٦٧٦ ٤٠٠**	**١١ ٨٠٨ ٨٠٠**	**١ ٥٢٢ ٤٠٠**

(١)موارد الموظفين والسلع غير الغذائية والخدمات المخصصة لاستخدام المستفيدين والحكومة أو الشركاء المنفذين والتكاليف الأخرى ذات الصلة بتحويل الأغذية مثل الطحن.

(٢) مساهمة الحكومة في الأنشطة ستحدد في مرحلة التقدير لكل نشاط ويتوقع أن تزيد كثيرا عن مساهمة **البرنامج**.

بنين المناطق المعرضة لخطر انعدام الأمن الغذائي

برنامج الأغذية العالمي

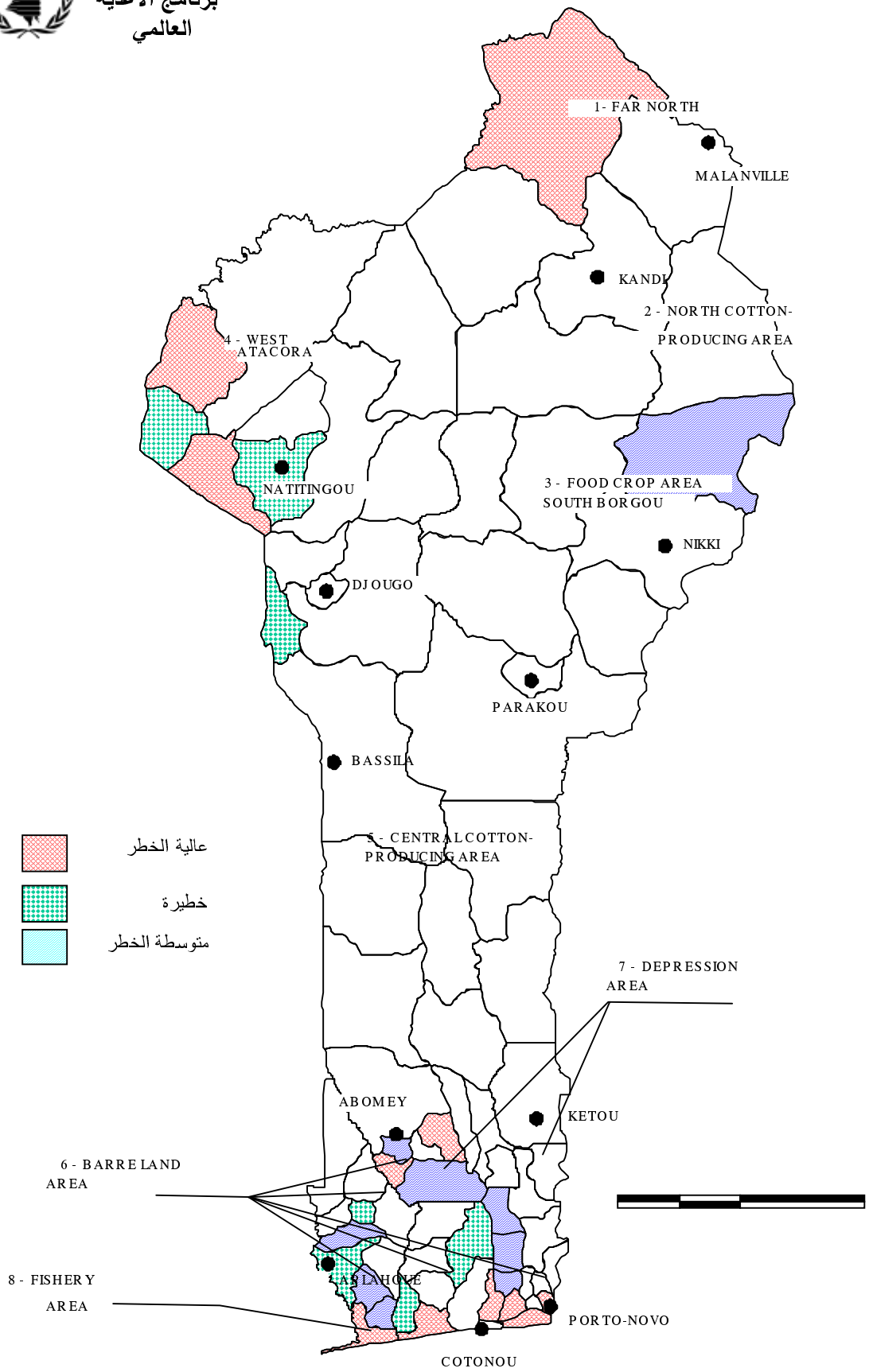

طريقة رسم الحدود في هذه الخريطة لا تعني أي حكم من جانب **البرنامج** على الوضع القانوني لأي منطقة أو بلد أو أي إقرار أو قبول بهذه الحدود